

الائتمان المصرفي وأثره في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

**الاستاذ الدكتور
ليلى بديوي خضير مطوق
جامعة الكوفة - كلية الادارة والاقتصاد**

**المدرس المساعد
غفران صباح عبود الشيباني**



الائتمان المصرفي وأثره في النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

Bank credit and its impact on economic growth in Iraq during the period
(1990-2016)

المدرس المساعد
غفران صباح عبود الشيباني

Ghufran Sabah Abboud Al-Shaibani

الاستاذ الدكتور
ليلى بديوي خضير مطوق
جامعة الكوفة - كلية الادارة والاقتصاد

Laila Bdioui prof. Dr.

Faculty of Administration and Economics
University of kufa

المصرفي في العراق وماهي أهم المشاكل
والمعوقات التي تواجه عمل المصارف التجارية
والتي أدت إلى انخفاض إسهامها في تحقيق
النمو الاقتصادي.
الكلمات المفتاحية : الائتمان المصرفي ، النمو
الاقتصادي ، العراق

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الائتمان
المصرفي للمصارف التجارية على النمو
الاقتصادي الذي يمثله الناتج المحلي الاجمالي
بالأسعار الثابتة، خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٦)
وذلك بالاعتماد على بيانات سنوية فضلا عن
التعرف على واقع الاقتصاد العراقي والقطاع

Abstract

The aim of this study is to analyze the
effect of bank credit on commercial
banks on the economic growth
represented by the gross domestic
product at constant prices during the

period (1990-2016), depending on the
annual data as well as the reality of the
Iraqi economy and the banking sector in
Iraq and what are the most important
problems and obstacles facing The

الائتمان المصرفي وأثره في النمو الاقتصادي في العراق

business of commercial banks, which led to a decline in their contribution to economic growth.

Keywords :Bank credit , economic growth , Iraq

المقدمة:

ان للنمو الاقتصادي متطلبات أساسية وشروطا مسبقة يجب توافرها لتحقيقه بالشكل والمعدل المطلوب، وإن من أهم العناصر الأساسية توفر الموارد المالية الكافية من المصادر الملائمة لتمويل الاستثمار وتحقيق الزيادة في الانتاج والدخل. وتتقسم مصادر التمويل الى قسمين، داخلية وخارجية، وتعد الادخارات من أهم المصادر الداخلية التي يحققها الأفراد وقطاع الاعمال والحكومة وقروض المؤسسات المالية الوسيطة وأهمها الجهاز المصرفي، أما المصادر الخارجية للتمويل فتشمل القروض والمساعدات الاجنبية و الاستثمار الأجنبي المباشر. والادخارات المحلية تعد من أهم مصادر التمويل الداخلية وتمثل حجر الأساس في التنمية الاقتصادية في أي بلد، اذ يعد الائتمان المصرفي ذات فعالية غاية في الأهمية ومن أكثر الفعاليات المصرفية المتسقة بإدارة المصارف ولكنه في ذات الوقت يعد من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية، اذ لا تقف تأثيراتها السلبية على المصرف وانما تصل بتداعياتها إلى الاقتصاد الوطني أن لم يحسن استخدامها، فعند وصول الاقتصاد الى حالة الانكماش او الكساد يجب الزيادة في حجم الائتمان المصرفي (زيادة

في عرض النقد) لكن في حالة الافراط فيه قد يؤدي الى ضغوط تضخمية، وكلتا الحالتين لها اثار اقتصادية خطيرة قد يصعب معالجتها. ومن خلالها يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونها تفقد المصارف دورها بوصفها وسيطاً مالياً .

اولاً: هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى :

١- التعرف على الائتمان المصرفي والسياسة الائتمانية

٢- التعرف على المصارف التجارية العراقية ودورها في دعم المشاريع الاقتصادية

٣- التعرف على النمو الاقتصادي وبيان دور الائتمان المصرفي في التأثير عليه

ثانياً: أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدارسة من انها تعالج موضوعا مهماً وحيوياً في الاقتصاد العراقي وهو السياسة الائتمانية للمصارف التجارية اذ يلعب القطاع المصرفي دورا كبيرا في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال ما يوفره من تمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وعلى وجه الخصوص سوف تركز الدارسة على تحليل أثر الائتمان المصرفي في الناتج المحلي الاجمالي .

ثالثاً: مشكلة الدراسة

الائتمان المصرفي وأثره في النمو الاقتصادي في العراق

إن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب القيام باستثمارات حقيقية كبيرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة إلا أن شحة مصادر التمويل للمصارف التجارية (الحكومة، الافراد، المؤسسات) الناجمة عن ضآلة حجم الائتمان بالمقارنة مع الإمكانيات الماليه للمصارف التجارية هي المشكلة الحقيقية التي تواجه تلك الاستثمارات على مستوى القطاع الخاص.

رابعاً: فرضية الدراسة

إن للائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي التجاري في الاقتصاد العراقي دوراً في النمو الاقتصادي ممثلاً بالنواتج المحلي الاجمالي. بطريقة توفر الاسس الثانوية التي تضمن توجه الائتمان المصرفي نحو القطاعات الاقتصادية الانتاجيه.

المبحث الاول

الاطار النظري للائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي

اولاً : مفهوم الائتمان المصرفي

تعددت مفاهيم الائتمان المصرفي شأنه شأن الكثير من المفاهيم الأخرى في المجالات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، فقد عرف الائتمان بشكل عام بأنه عملية تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال

اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة^(١).

يحتاج النشاط الاقتصادي الفعلي للتمويل النقدي لكي تتم دورة الانتاج والتسويق إذ تحتاج المشروعات إلى التمويل النقدي في ممارسة نشاطها الاقتصادي وذلك لمواجهة احتياجات عمليات الاستثمار الاولى في حالة الانتاج الجديد، أو لشراء المنتجات الوسيطة والموارد الاولى ودفع أجور العمال، والقيام بعمليات التسويق لمنتجاتها للمشروعات القائمة ولعدم كفاية النقود لدى المنتجين والمستهلكين لمباشرة النشاط الانتاجي والاستهلاكي، ولكي لا تصبح ندرة هذه الوسائل عائقاً امام النشاط الاقتصادي، تقوم المشروعات والافراد باللجوء إلى المصارف التجارية لأمدادهم بأدوات الدفع اللازمة للقيام بنشاطاتهم، فتقدم هذه البنوك الائتمان سواء في صورة قروض مباشرة او خصم كمبيالات او فتح حسابات . وان هذه البنوك تقوم بمنح نقود الودائع مقابل هذا الائتمان^(٢). اذن يقصد بالائتمان المصرفي انه نوع من انواع التمويل القصير الأجل التي تحصل عليها المؤسسات والمشروعات والافراد من المصارف^(٣).

ويمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه إمكانية الفرد أو المؤسسة التجارية أو السلطات الحكومية في الحصول على قيم حالية (نقود، خدمات ،

الائتمان المصرفي وأثره في النمو الاقتصادي في العراق

بضائع) بتأجيل التسديد عادة على شكل نقد في وقت محدد بالمستقبل^(٤).

ويعرف بأنه تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها امداد الأفراد والمؤسسات والمشروعات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال مع فوائدها والعمولات المستحقة عليها وجميع المصاريف اما دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ مسجلة ومحددة مسبقا . ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف اعادة أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون خسائر^(٥). وكذلك يعرف الائتمان بأنه الثقة التي يعطيها المصرف للعميل سواء أكان معنوياً أو طبيعياً، حين يمنحه مبلغاً من النقود أو يكلفه به خلال مدة زمنية متفق عليها بين الطرفين، ويجب أن يقوم المقترض بالوفاء بالتزامه عند نهاية المدة، لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف ويتمثل في العمولات والفوائد^(٦).

ثانياً : مفهوم النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من الظواهر الاقتصادية الأساسية والتي طالما شغلت اهتمام الاقتصاديين، إذ يمثل العنصر الأساسي لعملية التنمية بمعنى انه جزء من هذه العملية، ويطلق الاقتصاديون تسمية النمو على التطور الاقتصادي الحاصل في الدول المتقدمة، وهو تغير ايجابي ذو طابع كمي في كمية السلع

والخدمات التي تنتجها الدولة في فترة زمنية معينة في حين تطلق تسمية التنمية على ظروف الدول النامية وهي تغير ايجابي ذو طابع كمي مرتبط بأحداث تغيرات في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للبلد، إذ تقترن التنمية بأحداث تغيرات هيكلية للاقتصاد فيها^(٧).

وان المفهوم الاشمل للنمو الاقتصادي هو تحقيق الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي أو الدخل القومي خلال مدة زمنية محددة . ويقاس النمو الاقتصادي بالزيادة في الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع الناتج المحلي في السنوات السابقة^(٨). ويعرف ايضا بأنه عملية حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي (القومي)، الذي يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي^(٩). ويعد النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية، فهو يمثل مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الانتاج العاملة في فروع الانتاج المختلفة في اقتصاد ما، كالزراعة والتعدين والصناعة، إذ أن القيمة المضافة لوحدة انتاجية معينة تتمثل في حاصل الفرق بين قيمة اجمالي الانتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الانتاج^(١٠).

و يشير النمو الاقتصادي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل أو الناتج، فان التنمية الاقتصادية

الائتمان المصرفي وأثره في النمو الاقتصادي في العراق

والنمو الاقتصادي يشتملان أيضا على زيادة نصيب الفرد من الدخل والناتج، وإن كانت التنمية تشتمل على أكثر من تلك الزيادة، ولكن لا يمكنها أن تتحقق بدونه^(١١).

ويرى الاقتصادي Samuelson P.a. أن الناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي، وذلك لأن معطياته متوفرة والحصول عليه يكون بسهولة. وبالتالي فإن تعريفه للنمو الاقتصادي على أنه "الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي".^(١٢)

كما ويعرف النمو الاقتصادي بأنه ارتفاع طويل الأجل في امكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وهذه الامكانيات تستند إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي المطلوبة له وتتعرض درجة النمو الاقتصادي لبلد ما على أدوات الانتاج وعلى أسلوب الأداء الاقتصادي فيه، وبذلك يختلف البنيان الاقتصادي للدول المتقدمة عن الدول النامية من حيث التوزيع النسبي للانتاج ونوعيته، ففي الوقت الذي تكون فيه السلع المصنعة الجزء الغالب من انتاج الدول المتقدمة، نرى أن الدول النامية تركز أساسا على تصدير الموارد الأولية^(١٣).

ثالثاً : أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي

هناك العديد من الدراسات التي تؤكد على أهمية دور النظام المالي المتطور في النمو الاقتصادي. وإن الأساس النظري لهذه العلاقة هو الاقتصادي شومبيتر. إذ يرى أن الخدمات التي تقدم من قبل مؤسسات الوساطة المالية والتي يتلخص عملها في جذب المدخرات وتوجيهها إلى الاستثمارات الانتاجية وتقييم المشروعات وإدارة المخاطر ومراقبة المديرين وتسهيل عملية التبادل، كل هذه خدمات مهمة لتشجيع التنمية الاقتصادية. وأكد عدد من الباحثين أهمية التطور المالي لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي. وإيضا هناك علاقة تبادلية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وإن هذه العلاقة تتغير عبر الزمن نتيجة لمرحلة التقدم الاقتصادي للبلد. كما يعد النمو الاقتصادي هو المحفز الأهم في التوسع في النظام المالي. لهذا أن الضعف الذي يحدث في النظام المالي هو انعكاس لقلة الطلب على الخدمات المالية. ولكن عندما يتطور الجانب الحقيقي من الاقتصاد فإن الطلب على الخدمات المالية المختلفة سوف يزداد ويتم توفيره من قبل المؤسسات المالية الوسيطة. من هذا يلاحظ أن النمو الاقتصادي هو المحفز للتطور المالي. وبالتالي فإن توسع النظام المالي يحفز الطلب على الخدمات المالية. أي بمعنى في المراحل اللاحقة من التطور الاقتصادي أن النظام المالي

الائتمان المصرفي وأثره في النمو الاقتصادي في العراق

هو الذي يحفز النمو الاقتصادي عنما تكون الخدمات المالية متوفرة بشكل واسع وكبير في الاقتصاد^(١٤).

وربما تكون المصارف التجارية أهم وسيط مالي يخدم عملية التنمية الاقتصادية في معظم البلدان اذ تمتلك المصارف التجارية أصولاً أكثر من أي مؤسسة مالية أخرى تقدر بحوالي ٤٠% من إجمالي الموارد للقطاع المالي . وتمثل المصارف التجارية أيضاً حلقة حيوية في نقل السياسات الاقتصادية خاصة السياسة النقدية إلى بقية الاقتصاد. كذلك أن توافر الائتمان المصرفي وتكلفته لهما أيضاً آثار عميقة فاذا كانت أسعار الفائدة مرتفعة فستكون تكلفة الائتمان مرتفعة وهذا يكون تضخماً. وهذا ليس غريباً لان الودائع المصرفية تمثل العنصر الأكثر أهمية في عرض النقود الذي يستخدمه الجمهور . والتغيرات في النمو النقدي مرتبطة بشكل كبير بالتغيرات في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد^(١٥).

وتشير العديد من الدراسات ومنها دراسة Hofrman إلى انه توجد علاقة طردية بين التوسع في حجم الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي، وان هذه العلاقة تظهر عند اتباع سياسة نقدية توسعية تسمح للمصارف بالقيام بإجراءات كفيلة بزيادة عرض النقد وزيادة حجم الائتمان المصرفي بهدف توفير التمويل اللازم

للمؤسسات والافراد والذي بدورهم سيعملون على زيادة الانتاج وتحسين نوعيته، وبالتالي فان زيادة انتاج القطاعات الاقتصادية سوف يحقق زيادة في الناتج المحلي الاجمالي مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، فتحاول الانظمة الاقتصادية وضع استراتيجيات وسياسات والقيام بإصلاحات تكون بمثابة قواعد ينطلق من خلالها النمو الاقتصادي الحقيقي^(١٦)

أن الأهمية الاقتصادية للائتمان المصرفي وحضوره على مستوى الأسواق العالمية للأموال ارتفعت بقوة في القرن الماضي من خلال دوره الفعال في الوساطة المالية، كما أن المصارف تتنافس فيما بينها على مستوى سوق المال. وهذه المنافسة ترفع من فعالية الاقتصاد، وتحسين خدمات الوساطة المالية تسمح للمستثمرين بالاستفادة من أدوات مالية جديدة ومتنوعة، وتسهل أيضاً الرغبة والقدرة علي الاستثمار في مشاريع ذات درجة عالية من الخطورة. تطوير وكذلك له تأثير في معدل الادخار وجاهزية رؤوس الأموال^(١٧).

الائتمان المصرفي وأثره في النمو الاقتصادي في العراق

المبحث الثاني

تحليل مؤشرات السياسة الائتمانية للمصارف

التجارية في العراق

أولا : الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص

يعد النشاط الائتماني للمصارف التجارية ذا أهمية كبيرة خاصة عند ما تقدم تلك المصارف القروض للمؤسسات والشركات، إذ أن قرار منح التسهيلات الائتمانية أو منعها يعتمد أساسا على عوامل عديدة، منها مدى كفاءة الإدارة ومدى نجاحها أو فشلها في إدارة أموال المصرف وقرارات مسؤولي الائتمان فيما يتعلق بمنح التسهيلات الائتمانية، فقد اتخاذ قرارات خاطئة بأعطاء تسهيلات ائتمانية لشركات ومؤسسات ذات مركز مالي ضعيف فانه يؤدي إلى ارتفاع رصيد القروض المعدومة مما يؤثر على أعمال المصرف وربما يهدد بقاءه، مما يستوجب اجراء التحليل الائتماني و تخصيص اكفاء في التحليل المالي لاتخاذ القرارات الائتمانية المناسبة لتسهم بتخفيض نسبة القروض المعدومه وتحقق المصارف أرباحا كبيرة تكون ذات تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي^(١٨).

يتضح من الجدول (٢) أن الفترة من (١٩٩٠-١٩٩٥) قد شهدت ارتفاعا كبيرا في تقديم الائتمان للقطاع الخاص وخاصة في عام (١٩٩٥) إذ بلغ معدل النمو السنوي (١٥٩,٨٣) وتعد اعلى نسبة للائتمان الممنوح للقطاع

الخاص خلال المده المدروسة، لتشهد السنوات اللاحقة تذبذبا بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة اخرى في عمليات منح الائتمان اذ انخفض في سنة (١٩٩٦) و بلغ معدل النمو السنوي (٣٠,٧٩-) بسبب ظهور عدم اليقين والتأكد في الاقتصاد للاوضاع التي كانت سائدة و التراجع في النمو الاقتصادي ولكنه تحسن بعد ذلك خلال الفتره (١٩٩٧-٢٠٠٣) للاستقرار النسبي في الوضع، ثم ارتفعت نسبته خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٣) اذ بلغت نسبة معدل النمو (٦٠,١٤ - ١٥,٦٨) ويعود سبب الارتفاع في هذه المده إلى زيادة عدد المصارف الاهلية والاجنبية وزيادة عدد فروعها وانتشارها في البلاد، مما ساهم في زيادة تقديم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، إلا أن الأعوام الاخيرة للمدة والتي تشمل (٢٠١٤-٢٠١٦) فان الظروف التي مر بها العراق والمتمثلة بدخول داعش وسيطرته على مناطق واسعه ومهمه في العراق اثرت في مقدار الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فانخفضت معدلاته انخفاضاً كبيراً خاصة في سنة ٢٠١٥ حيث كان معدل النمو (١,٨٣) اذ اقتصرت المصارف على تقديم القروض الميسرة للعاطلين عن العمل في تلك الفترة، وبعد ذلك شهد الائتمان النقدي الممنوح زيادة في عام ٢٠١٦ مقارنة بالعام ٢٠١٥ اذ ارتفع معدل النمو من (١,٨٣) في عام ٢٠١٥

الائتمان المصرفي وأثره في النمو الاقتصادي في العراق

إلى (١٨,٧٦) في عام ٢٠١٦ لاستقرار الوضع الاستقرار إلى المناطق الغربية .
السياسي والسيطرة على تنظيم داعش وعودة

جدول (٢)

الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من المصارف التجارية
للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦) بقيمة (مليون دينار) (نسبة مئوية)

السنة	الائتمان النقدي	النمو السنوي %	السنة	الائتمان النقدي	النمو السنوي %
١٩٩٠	٠٠	—	٢٠٠٤	٦٢٠٢٦٧	٦٠,١٤
١٩٩١	٣٤٥	—	٢٠٠٥	٩٥٠٢٨٧	٥٣,٢٠
١٩٩٢	٤٢٥	٢٣,١٨	٢٠٠٦	١٨٨١٠١٤	٩٧,٩٤
١٩٩٣	١٠٠٠	١٣٥,٢٩	٢٠٠٧	٢٣٨٧٤٣٣	٢٦,٩٢
١٩٩٤	٢٣٤٨	١٣٤,٨٠	٢٠٠٨	٣٩٧٨٣٠١	٦٦,٦٣
١٩٩٥	٦١٠١	١٥٩,٨٣	٢٠٠٩	٤٦٤٦١٦٧	١٦,٧٨
١٩٩٦	٤٢٢٢	٣٠,٧٩—	٢٠١٠	٨٥٢٧١٣١	٨٣,٥٣
١٩٩٧	١٠٨٢٧	١٥٦,٤٤	٢٠١١	١١٣٥٦٣٠٨	٣٣,١٧
١٩٩٨	١٨٨٥٩	٧٤,١٨	٢٠١٢	١٤٦٥٠١٠٢	٢٩,٠
١٩٩٩	٦٧٠٠٨	٢٥٥,٣١	٢٠١٣	١٦٩٤٧٥٣٣	١٥,٦٨
٢٠٠٠	١٧٠٠٠٤	١٥٣,٧٠	٢٠١٤	١٧٧٤٥١٤١	٤,٧٠
٢٠٠١	٢٤٣٨١٢	٤٣,٤٢	٢٠١٥	١٨٠٧٠٠٥٨	١,٨٣
٢٠٠٢	٣١٢٢٠٠	٢٨,٠٤	٢٠١٦	٢١٤٦١٢١٥	١٨,٧٦
٢٠٠٣	٣٨٧٣٢٦	٢٤,٠٦			

المصدر:-

-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات احصائية للمدة (١٩٩١-٢٠١٦) .
-سنة ١٩٩٠ غير متوفرة.

- النسب من عمل الباحثة بالاعتماد على قانون معدل النمو السنوي $\frac{\text{الجديد} - \text{القديم}}{\text{القديم}} \times ١٠٠$

ثانياً : سعر الفائدة على الاقراض

توجد مفاهيم عديدة لسعر الفائدة تبعاً لمبررات استخدامها فهي ثمن الحصول على السلع او المواد الآن بدلا من المستقبل، أي ان سعر الفائدة يقيس ثمن السلع والمواد المستقبلية بمعدلها الحالي حتى مع عدم وجود التضخم وبالتالي فهو ثمن مثل أي شيء يتحدد بالعرض والطلب فسعر الفائدة هو التغير الاقتصادي الذي يوفق ويربط بين المقرضين والمقترضين في العلاقات التمويلية وبذلك يكون فيها كلفة وأيراد إذ ان المقرض للأموال يكون بالنسبة له سعر الفائدة ايراد على الاموال التي يمنحها، اما بالنسبة للمقترض تكون عليه كتكلفة مقابل استخدام الاموال المقترضة لفترة محددة من الزمن^(١٩)

كما تعد سعر الفائدة من الأدوات المؤثرة على النشاط الاقتصادي ولها دور مهم في تقييم كفاءة المصارف، ويعرف كذلك بسعر اعادة الخصم والذي يراد منه أن يكون مؤشرا مرجعيا يستخدم من قبل البنك المركزي لتحديد سعر الفائدة على ودائع المصارف لدية، و ثم تنظيم أسعار الفائدة في عمليات الائتمان، ومن أجل تفعيل دور أسعار الفائدة كأدوات رقابية غير مباشرة يجب توافر النقود كشرط ضروري يستند على تفاعل متبادل بين سعر الفائدة السوقية وسعر اعادة

الخصم، وفي العراق بقيت أسعار الفائدة عند مستويات واطئة ولفترات طويلة من الزمن على الرغم من ارتفاع مستويات التضخم. ويعود ذلك إلى عوامل عدة منها مايتعلق بالبنى المؤسساتية للبلد ومنها مايتعلق بالاتجاهات الدينية، لذلك فان دور سعر الفائدة قليل الفاعلية مقارنة بالدول المتقدمة ومن هنا تعد اداة قليلة الأهمية في الاقتصاد العراقي وغير فعالة في التأثير في الادخارات نتيجة لضعف السياسة الائتمانية^(٢٠) ولا بد من التوضيح إلى أن التأثير على أسعار الفائدة لايعني المقدرة على تحديد مستوياتها، ففي مرحلة الانتعاش الاقتصادي تؤدي زيادة الاستثمار إلى ارتفاع الطلب على القروض وبالتالي زيادة أسعار الفائدة. وعندما يمر الاقتصاد في مرحلة الكساد تؤدي مستويات الاستثمار المنخفضة إلى انخفاض الطلب على القروض مما يخفض مستوى أسعار الفائدة، ولذلك ومن أجل السيطرة على أسعار الفائدة يقوم البنك المركزي اما بدعم أو إحباط قوى السوق التي تحددها^(٢١). وان ارتفاع أسعار الفائدة يعيق النمو الاقتصادي، حيث أن سعر الفائدة المنخفض يسهم في تشجيع الاستثمار الخاص في شتى المجالات، وان اتباع سياسة سعر الفائدة المنخفض يسمى بسياسة النقود الرخيصة التي تسهم في تقليل تكلفة الاقتراض فضلا عن

الائتمان المصرفي وأثره في النمو الاقتصادي في العراق

تخفيض تكلفة الدين العام ومن ثم تسهيل عملية تمويل النمو، ومن وجهة نظر المستثمرين الاجانب فان وفرة النقود الرخيصة تشجع الاستثمار الاجنبي^(٢٢)

يتضح من الجدول (٤) أن أسعار الفائدة المقتضاة من المصارف التجارية خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٣) اتسمت بالثبات النسبي، اذ استمرت أسعار الفائدة طويلة الاجل عند مستوى (٢٥%) وأسعار الفائدة متوسطة الاجل عند مستوى (٢٣%)، اما أسعار الفائدة قصيرة الاجل فأرتفعت من (١٣%) إلى (٢٠%) لتستقر عند هذه النسبة حتى عام ٢٠٠٢ م، ويرجع إلى هذا الاستقرار إلى أن السلطات النقدية لم تستخدم هذه الاداة خلال تلك المدة بصورة فعالة للتأثير في النشاط الاقتصادي .

أما بعد عام ٢٠٠٣ وبعد رفع العقوبات الاقتصادية الدولية وقرار قانون استقلال البنك المركزي، فقد شهد سعر الفائدة تغيرات مهمة، اذ قام البنك المركزي برفع سعر الفائدة خلال العامين (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧)، وتأتي هذه التغيرات منسجمة مع الوضع الاقتصادي والذي يمر به الاقتصاد العراقي من أجل تخفيض معدلات التضخم وتنظيم وتحديد الائتمان المصرفي والاستثمار في المجالات المسموح بها^(٢٣)، وبعد ذلك وخلال الاعوام اللاحقة اي مابعد عام

٢٠٠٣ فقد استمر الارتفاع في أسعار الفائدة ففي عام ٢٠٠٩ فقد شهد الاقتصاد العراقي تطورات عديدة كانخفاض معدل التضخم وتراجع أسعار النفط عالميا مما أثر على الاقتصاد العراقي و انخفاض نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لهيكلية الاقتصاد العراقي واعتماده الكبير على قطاع النفط في توليد الناتج. و ثم قام البنك المركزي بخفض سعر الفائدة تدريجيا خلال عام (٢٠٠٩-٢٠١٠)، فشهدت أسعار الفائدة انخفاضا في عام ٢٠١٠ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٩ فبعد أن بلغت أسعار الفائدة قصيرة الاجل (١٦,٦%) انخفض إلى (١٤,٣٥%) وانخفضت أسعار الفائدة متوسطة الاجل إلى (١٣,٣٢%) بعد أن كانت (١٥,٦٣%) في عام ٢٠٠٩ وشمل التخفيض ايضا أسعار الفائدة طويلة الاجل اذ بلغت (١٤,٣٥%) في عام ٢٠١٠ بعد أن كانت (١٦,٤٧%) في ٢٠٠٩. وخلال المدة (٢٠١١-٢٠١٦) استقر سعر الفائدة كجزء من السياسة النقدية الهادفة لتشجيع النشاط الاقتصادي من خلال تخفيض كلف تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة ومن ثم المحافظة على أسعار فوائد الائتمان وايداعات المصاريف لدى البنك المركزي بمستوياتها السابقة.

الائتمان المصرفي وأثره في النمو الاقتصادي في العراق

جدول (٤)

أسعار الفائدة المتقاضات من الائتمان خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٦

السنة	أسعار الفائدة قصيرة الاجل %	أسعار الفائدة متوسطة الاجل %	أسعار الفائدة طويلة الاجل %
١٩٩٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٩٩١	١٣	٢٣	٢٥
١٩٩٢	١٣	٢٣	٢٥
١٩٩٣	١٣	٢٣	٢٥
١٩٩٤	١٣	٢٣	٢٥
١٩٩٥	٢٠	٢٣	٢٥
١٩٩٦	٢٠	٢٣	٢٥
١٩٩٧	٢٠	٢٣	٢٥
١٩٩٨	٢٠	٢٣	٢٥
١٩٩٩	٢٠	٢٣	٢٥
٢٠٠٠	٢٠	٢٣	٢٥
٢٠٠١	٢٠	٢١	٢٥
٢٠٠٢	٢٠	٢٣	٢٥
٢٠٠٣	١٤	١٥	١٦,٠
٢٠٠٤	١٢,٧	١٢,٩	١٣,٥
٢٠٠٥	١٣,٩	١٤,٠	١٤,٧
٢٠٠٦	١٥,١	١٥,٧	١٦,٢
٢٠٠٧	١٨,٧٨	١٩,٤٧	١٩,٥٣
٢٠٠٨	١٩,٢٢	١٩,٥٠	١٩,٥٧
٢٠٠٩	١٦,١٦	١٥,٦٣	١٦,٤٧
٢٠١٠	١٤,٣٥	١٣,٣٢	١٤,٣٥

الائتمان المصرفي وأثره في النمو الاقتصادي في العراق

٢٠١١	١٤,١٣	١٣,٥٧	١٤,٢١
٢٠١٢	١٣,٥٧	١٣,١٣	١٣,٦١
٢٠١٣	١٣,٨٧	١٣,٠٣	١٣,٧٤
٢٠١٤	١٢,٦٠	١٢,٣٧	١٣,١٠
٢٠١٥	١٢,٢٩	١٢,٢٨	١٢,٥١
٢٠١٦	١٢,٣٨	١٢,٣٠	١١,٩٤

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦).

ثالثاً: الناتج المحلي الإجمالي باستثناء النفط

يعد القطاع النفطي القطاع المنتج الرئيس في العراق ولغرض الوقوف على نشاط القطاعات الاخرى قمنا باستبعاد قطاع النفط للتعرف على مساهمة تلك القطاعات في تحقيق النمو الاقتصادي. ومن خلال الجدول (٨) فان قيمة الناتج المحلي الإجمالي باستثناء النفط قد انخفضت في عامي (١٩٩٠-١٩٩١) وبمعدل نمو سالب بلغ (٤٠,٤-، ٤٢,٩-) % ويرجع إلى احتلال العراق للكويت وبدء الحصار الاقتصادي مما أدى إلى توقف العديد من المنشآت في الجنوب و تراوحت معدلات الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط بين (٢٤,٤ - ٤٩,٣) % خلال عامي (١٩٩٢-١٩٩٣) والتي تعد أعلى نسبة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي ويرجع إلى ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج.

أما بعد عام ٢٠٠٣ فقد بلغ معدل الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط (٢٨,٠-) % وسبب التراجع يعود إلى العمليات العسكرية وما تسببت به من تدمير المنشآت والبنى التحتية وتغير النظام في العراق، ثم ارتفع معدل النمو في عام ٢٠٠٤ إلى حوالي (٦٦,٣ %) ويعود السبب في التحولات في المجال الاقتصادي وقد استمرت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو سنوي تتراوح (١٥,١-١٣,٥) % خلال السنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، إلا انه في عام ٢٠٠٧ انخفض معدل النمو السنوي بنسبة (٢,٧-) % ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض نسبة اسهام كل من قطاع الزراعة وقطاع التجارة فضلا عن قطاع النقل والمواصلات وهذا يعود إلى سوء الأوضاع السياسية وتردي أوضاع القطاع الزراعي مما انعكس على نسبة إسهام هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي. ثم ارتفع بعد ذلك الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط

الائتمان المصرفي وأثره في النمو الاقتصادي في العراق

النفطي (٦,٧ - %) ومعدل نمو موجب لعام ٢٠١٥ وبلغ (١٤,٤) لكنه تراجع ايضا في عام ٢٠١٦ فبلغ معدل النمو (٦,٣ %) وبالرغم من الجهود الحكومية في دعم هذه القطاعات الا انها لا تزال منخفضة بالقياس إلى نسبة اسهام القطاع النفطي وتحتاج إلى المزيد من الدعم لكي تحقق نموا اقتصاديا حقيقيا ناجم عن الزيادة في اسهام القطاعات الاقتصادية الحقيقية.

للمدة (٢٠١٢-٢٠٠٨) وبمعدل نمو سنوي تراوح بين (٣,٣,١٢,٣) وقد استمر الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمعدلات نمو موجبه حتى سنة ٢٠١٣ فبلغ (٧,٣ %) اما في عام ٢٠١٤ وما شهدته من التحديات السياسية والاقتصادية وعدم استقرار الامن للبلد، فقد انعكست هذه العوامل على مؤشرات النمو الاقتصادي فقد بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي غير

الجدول (٨)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة باستثناء النفط للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي باستثناء نفط	معدل النمو السنوي %	السنة	الناتج المحلي الإجمالي باستثناء نفط	معدل النمو السنوي %
١٩٩٠	١٤٣١٥,٦	—	٢٠٠٤	٢٢٠٢٤,٦	٦٦,٣
١٩٩١	٨١٧٧,١	-٤٢,٩	٢٠٠٥	٢٥٣٤٢,٢	١٥,١
١٩٩٢	١٠١٧٢,٣	٢٤,٤	٢٠٠٦	٢٨٧٦٣,٩	١٣,٥
١٩٩٣	١٥١٨٥,٣	٤٩,٣	٢٠٠٧	٢٧٩٩٩,٤	-٢,٧
١٩٩٤	١٤٩٥٠,٢	-١,٥	٢٠٠٨	٢٨٩٢٠,٠	٣,٣
١٩٩٥	١٤٧٠٢,٨	-١,٦	٢٠٠٩	٣١٢٥٢,٢	٨,١
١٩٩٦	١٦٣٩٨,٦	١١,٥	٢٠١٠	٣٤٠٤٤,٦	٨,٩
١٩٩٧	١٣٧٩١,٩	-١٥,٩	٢٠١١	٣٦٩٨٨,٩	٨,٦
١٩٩٨	١٤٦٧١,٩	٦,٤	٢٠١٢	٤١٥٤١,٠	١٢,٣
١٩٩٩	١٦٥٨٧,٦	١٣,١	٢٠١٣	٤٤٥٦٠,١	٧,٣
٢٠٠٠	١٦٦٢٨,٩	٠,٢	٢٠١٤	٤١٥٨٦,٤	-٦,٧
٢٠٠١	١٧٨١٦,٣	٧,١	٢٠١٥	٤٧٥٦٣,٥	١٤,٤
٢٠٠٢	١٨٤٠٦,٦	٣,٣	٢٠١٦	٤٦٢٣٣,١	٦,٣
٢٠٠٣	١٣٢٤٣,٦	-٢٨,٠			

الائتمان المصرفي وأثره في النمو الاقتصادي في العراق

المصدر:

-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، لسنوات متفرقة

-العمود ٣ و ٦ من عمل الباحثة .

-العمود ٣ و ٦ من عمل الباحثة .

المبحث الثالث

التحليل القياسي للعلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي

يوضح الجدول (١١) نتائج اختبار استقرارية سلسلة بيانات معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي باستثناء النفط في العراق للمدة (١٩٩٢-٢٠١٦) باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع اذ كانت قيمة t المحتسبة عند مستويات المعنوية (١% - ٥% - ١٠%) أكبر من قيمة t الجدولية مما يدل على معنوية المعلمة واستقرارية السلسلة الزمنية في المستوى المعنوي باتجاه، اتجاه وحد ثابت ، وبدون اتجاه وحد ثابت وبالتالي قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم مما يشير الى عدم وجود جذر الوحدة واستقرار السلسلة.

اولا : قياس استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة

١- قياس استقرارية سلسلة بيانات معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي لمدة (١٩٩٢-٢٠١٦) باستخدام اختبار ديكي فوللير الموسع (ADF)

جدول (١١)

اختبار ديكي فولر الموسع لسلسلة بيانات معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي للمدة (١٩٩٢-٢٠١٦)

المستوى			المتغير	
بدون	اتجاه وحد ثابت	اتجاه	معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي باستثناء النفط	
-4.779577	-5.551073	-5.624313		مستوى المعنوية
-2.664853	-4.394309	-3.737853	1%	
-1.955681	-3.612199	-2.991878	5%	
-1.608793	-3.243079	-2.635542	10%	

المصدر : من عمل الباحثة بالاستناد على البرنامج الاحصائي Eviews 10

الائتمان المصرفي وأثره في النمو الاقتصادي في العراق

٢٠١٦) باستخدام الاختبار (ADF) اذ كانت قيمة t المحتسبة المطلقة عند مستويات المعنوية (٥% ، ١٠%) اكبر من t الجدولية عند المستوى في حالة قاطع واتجاه مما يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد بعدم وجود جذر الوحدة واستقرار السلسلة الزمنية.

٢- قياس استقرارية سلسلة بيانات معدل النمو للائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص للمدة (١٩٩٢-٢٠١٦) باستخدام اختبار ديكي فللر الموسع (ADF)

يتضح من الجدول (١٢) نتائج اختبار استقرارية بيانات معدل النمو للائتمان الممنوح للقطاع الخاص في العراق للمدة (١٩٩٢-٢٠١٦)

جدول (١٢)

اختبار ديكي فللر الموسع لسلسلة بيانات معدل النمو للائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص للمدة (١٩٩٢-٢٠١٦)

المتغير			المستوى
معدل النمو للائتمان المصرفي			اتجاه وحد ثابت
			بدون
مستوى المعنوية		-0.385896	-4.305582
	1%	-3.808541	-4.440739
	5%	-3.020686	-3.632896
	10%	-2.650413	-3.254671

المصدر : من عمل الباحثة بالاستناد على البرنامج الاحصائي Eviews 10

الاجل ان قيمة t المحتسبة المطلقة اكبر من قيمة t الجدولية عند مستويات المعنوية (٥% ، ١٠%) عند مستوى قاطع واتجاه مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تشير الى عدم وجود جذر الوحدة واستقرار السلسلة الزمنية في المستوى.

٣- قياس استقرارية سلسلة بيانات سعر الفائدة بالاجل الطويل للمدة (١٩٩٢-٢٠١٦) باستخدام اختبار ديكي فللر الموسع (ADF) يتضح من الجدول (١٣) نتائج اختبار استقرارية بيانات سعر الفائدة بالاجل الطويل في العراق للمدة (١٩٩٢-٢٠١٦) اذ ظهرت نتائج الاختبار (ADF) لسلسلة بيانات سعر الفائدة طويلة

جدول (١٣)

اختبار ديكي فلر الموسع (ADF) لسلسلة بيانات سعر الفائدة طويل الاجل للمدة (١٩٩٢-٢٠١٦)

المتغير			المستوى
سعر الفائدة طويل الاجل			اتجاه
			اتجاه وحد ثابت
			بدون
مستوى المعنوية		-	-1.385346
		0.769689	-3.629951
	1%	-	-2.664853
		3.737853	-4.416345
5%		-	-1.955681
		2.991878	-3.622033
10%		-	-1.608793
		2.635542	-3.248592

المصدر : من عمل الباحثة بالاستناد على البرنامج الاحصائي Eviews10

٤- قياس استقرارية سلسلة بيانات سعر

الفائدة متوسطة الاجل للمدة (١٩٩٢-٢٠١٦)

بأستخدام اختبار ديكي فلر الموسع (ADF)

يتضح من الجدول (١٤) نتائج اختبار استقرارية

بيانات سعر الفائدة متوسطة الاجل في العراق

للمدة (١٩٩٢-٢٠١٦) وظهرت نتائج الاختبار

ل (ADF) لسلسلة بيانات سعر الفائدة متوسطة

الاجل اذ كانت قيمة t المحتسبة المطلقة عند

مستويات المعنوية ٥% اقل من قيمة t الجدولية

المطلقة عند مستوى قاطع واتجاه فقد اصبحت

السلسلة الزمنية غير مستقرة عند المستوى مما

يدل على رفض فرضية البديلة وقبول العدم وان

السلسلة غير مستقرة وعدم وجود اتجاه وحد ثابت

ووجود جذر الوحدة لذلك تم استبعاد هذا المتغير

لانه لم يستقر بالمستوى كباقي المتغيرات.

جدول (١٤)

اختبار ديكي فلر الموسع (ADF) لسلسلة بيانات سعر الفائدة متوسطة الاجل للمدة (١٩٩٢-٢٠١٦)

المتغير			المستوى
سعر الفائدة متوسطة الاجل			اتجاه
			اتجاه وحد ثابت
			بدون
مستوى المعنوية		-1.048495	-3.307579
	1%	-3.737853	-4.416345
	5%	-2.991878	-3.622033
	10%	-2.635542	-3.248592
			-1.225819
			-2.664819
			-1.955681
			-1.608793

المصدر : من عمل الباحثة بالاستناد على البرنامج الاحصائي Eviews 10

ثانيا : تحليل دالة الارتباطات الجزئية والكلية

قد تم اخضاع البيانات الخاصة بالمتغيرات قيد البحث وهي : معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، الائتمان المصرفي، سعر الفائدة طويل الاجل، سعر الفائدة متوسطة الاجل. وبعد اجراء اختبار الارتباط (Correlogram) لكل متغير تم التوصل الى النتائج الاتية :

١- الناتج المحلي الاجمالي

من خلال النتائج الموضحة ادناه يتضح ان السلسلة الزمنية خالية من معاملات الارتباط الذاتي، ويتطلب استقرار السلسلة ان يكون معامل الارتباط مساوي للصفر او ان لا يختلف جوهريا عن الصفر، وبعبارة اخرى ان يقع معامل

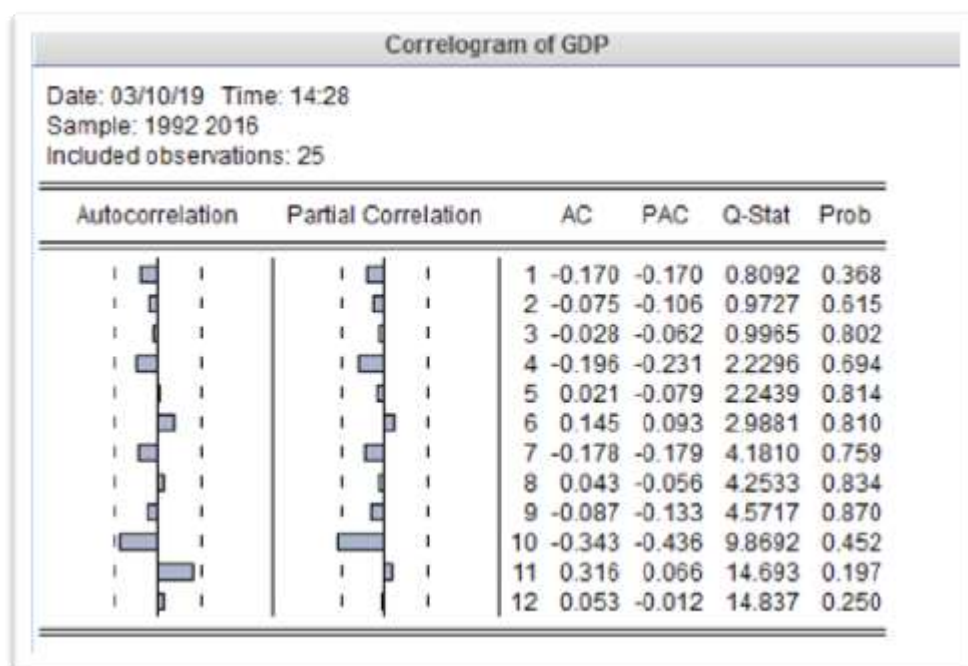
الارتباط الذاتي بين حدود الثقة (١، -١)، ويمكن ملاحظة ان القيم داخل حدود الثقة وهي تقترب من الصفر اي ان علاقة القيم الحالية مع القيم السابقة لتخلف ٢٤ سنة تاخذ في التناقص اذ تبدأ ب (١٦٦%) ثم تنخفض بشكل تدريجي لتصل الى (٠,٠٥١) حسب دالة الارتباط الكلية AC في الفترة الاخيرة، وكذلك تشير دالة الارتباطات الجزئية PAC الى توزيع القيم بشكل قريب من الصفر، ومن الناحية الاحصائية وللاستدلال بجوهرية الدالة من الناحية الاحصائية نلجأ الى اختبار Q-Stat من خلال مقارنة قيم Q-Stat البالغة (١٧,٧٧٦) والتي اظهرت بانها اكبر من القيم المحتسبة لاختبار كوي

..... الائتمان المصرفي وأثره في النمو الاقتصادي في العراق

χ^2 البالغة (٩,٨٨) عند مستوى معنوية ٩٥% وجود ارتباط بين القيم السابقة واللاحقة. وعلى نقبل الفرضية البديلة الدالة على عدم

شكل (٨)

دالة الارتباطات الكلية والجزئية لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي



المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views10

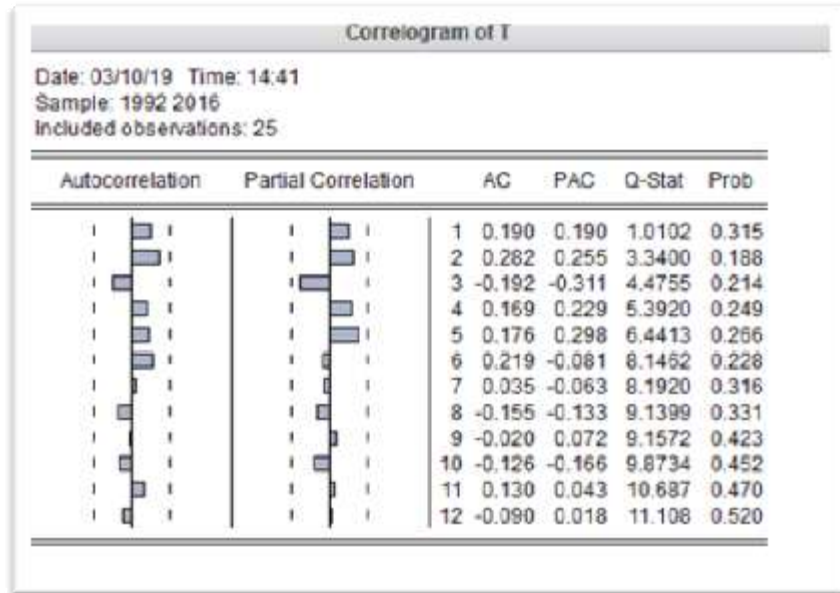
٢-الائتمان المصرفي

باستخدام الاختبار السابق للناتج المحلي الاجمالي تم التوصل وحسب الجدول ادناه الى :

الائتمان المصرفي وأثره في النمو الاقتصادي في العراق

شكل (٩)

دالة الارتباطات الكلية والجزئية لمعدل نمو الائتمان المصرفي



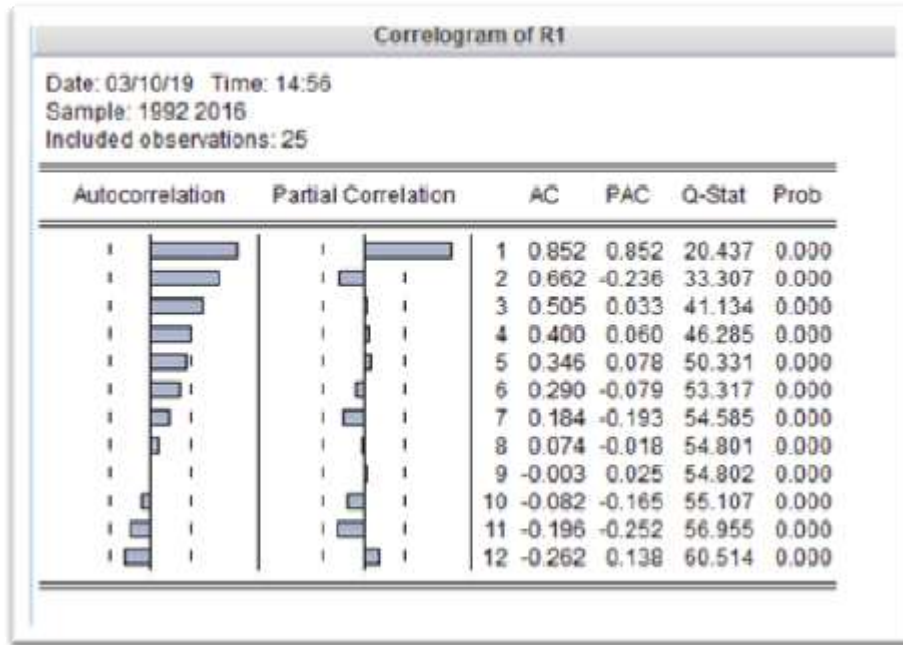
المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 E-Views

بأنها اكبر من قيم اختبار كأي سكوير
البالغة ٢٧ عند مستوى معنوية ٩٥% .
٢- سعر الفائدة في الاجل الطويل
بالاعتماد على نفس الاختبار السابق في كل من
الناتج المحلي الاجمالي والائتمان تم التوصل
للنتائج ادناه

اظهرت النتائج اعلاه انعدام وجود ارتباط
بين القيم السابقة واللاحقة حسب دالة
الارتباطات الكلية والجزئية اذ اتخذت مساراً
تنازلياً، فضلاً عن مقارنة قيم اختبار Q-
Stat البالغة (٢٦,٠٧٤) بتأخر ٢٤ سنة

شكل (١٠)

دالة الارتباطات الكلية والجزئية لسعر الفائدة طويل الاجل



المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views 10

اما اختبار Q-Stat وال ٢٤ سنة من خلال
مقارنته قيمه التي بلغت (١٥٧,٥٦) وهي اكبر
من القيم المتحسبة لاختبار كأي سكوير
البالغة (٩,٨٨) عند مستوى معنوية ٩٥%.

٣- سعر الفائدة متوسطة الاجل

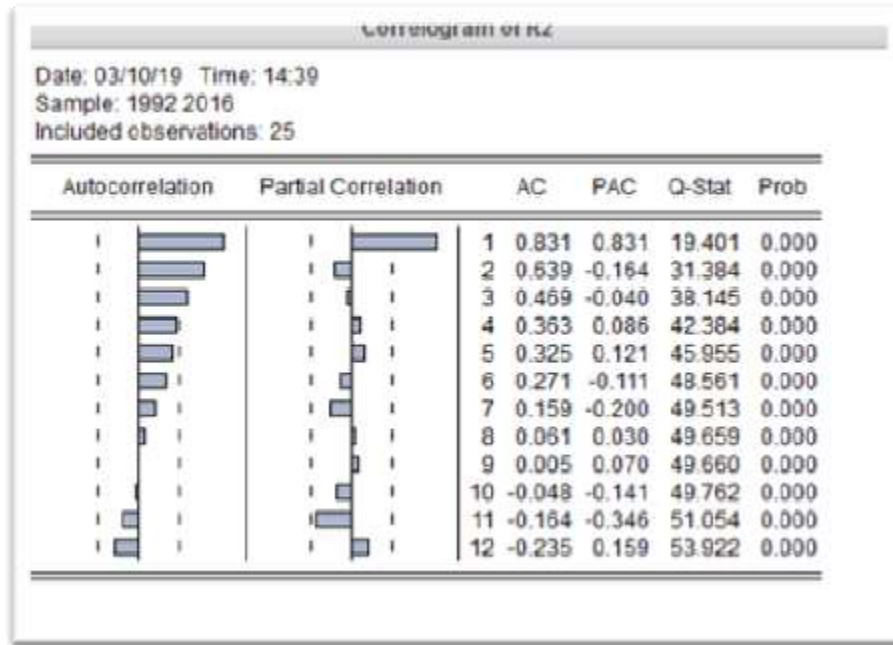
من خلال اختبار دالة الارتباط الكلية والجزئية
يتضح ان احصاء Q-stat اكبر من القيمة
الدرجة لتوزيع χ^2 حسب الجدول الاتي:

يتضح من خلال النتائج اعلاه وجود ارتباط
بين القيم السابقة والقيم اللاحقة ، بالاعتماد على
دالة الارتباطات الكلية (AC) والتي كانت في
بداية الفترة (٨٥%) واستمرت بالتناقص حتى
وصلت في نهاية الفترة الى (٦%) اما دالة
الارتباط الجزئية (PAC) كذلك هي الاخرى
اتخذت مساراً تنازلياً فكانت خلال الفترة الاولى
(٨٥%) وانتهت (١٣%) فكل الدالتين تراوحت
بين (١-١) اي ان قيم الدالتين اقل من الصفر.

الائتمان المصرفي وأثره في النمو الاقتصادي في العراق

شكل (١١)

دالة الارتباطات الكلية والجزئية لسعر الفائدة متوسطة الاجل



المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views 10

تم اختبار الانحدار المتعدد وتقدير معلمات النموذج واختباراتها ومعالجة البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي (Minitab) ومن أبرز الاختبارات الاحصائية التي تم إجراؤها للتأكد من درجة قبول الدالة الاحصائية والاقتصادية، هي اختبار (T-Test) واختبار (F-Test) واختبار (Durbin Watson Test) للنماذج التي تم بناء المعادلات العامة لها علما ان بيانات معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي والائتمان المصرفي وسعر الفائدة طويل الاجل

بإجراء تحليل الاستقرارية للسلسلة الزمنية بأخذ الاتجاه العام من خلال اختبار دالة الارتباط الذاتي، يتبين من النتائج اعلاه انعدام وجود الارتباط بين القيم السابقة واللاحقة حسب على دالة الارتباطات الذاتية والتي اتخذت مساراً تنازلياً فضلا عن مقارنة اختبار Q-Stat البالغة ١٢٦ وهي اكبر من قيم اختبار كاي سكوير البالغة ٢٧ عند مستوى معنوية ٥%.

ثانيا : تقدير معالم النموذج القياسي وتحليلها

الائتمان المصرفي وأثره في النمو الاقتصادي في العراق

مستقرة عند المستوى وفيما يلي تحليل وتقدير

تلك النماذج

- الانحار البسيط للمتغيرات المدروسة:

١- اثر الائتمان على الناتج المحلي الاجمالي

تم اجراء الانحدار البسيط بين متغيري الائتمان
الممنوح للقطاع الخاص ومعدل نمو الناتج
المحلي الاجمالي لمعرفة أثر الائتمان المصرفي
في معدل نمو الناتج وكانت معادلة الانحدار كما
يلي: _____

$$Y = 7.87 + 0.0104 T$$

$$t = 1.46 , 0.18$$

$$F = 0.03 \quad R^2 = 0.1\%$$

$$DW = 2.29$$

وتبين من التحليل ان المعادلة غير معنوية اذ أن
قيمة اختبار F المحسوبة اقل من القيمة الجدولية
وكذلك فأن متغير الائتمان الممنوح للقطاع
الخاص (T) لا يؤثر على معدل نمو الناتج اذ
أن قيمة t للمعلمة المحتسبة اقل من الجدولية،
لكن مع كل هذا فأن الإشارة الموجبة لمتغير

الائتمان تشير الى العلاقة الطردية بين المتغيرين
وهي متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية.

٢- اثر سعر الفائدة على الناتج

تم اجراء الانحدار البسيط بين متغيرين سعر
الفائدة طويل الاجل ومعدل نمو الناتج المحلي
الاجمالي لمعرفة اثر سعر الفائدة على معدل
نمو الناتج وكانت معادلة الانحدار كما يأتي :

$$Y = 12.2 - 0.185 r$$

$$T = 0.85 , 0.26$$

$$F = 0.07 \quad R^2 = 0.3 \%$$

$$DW = 2.29$$

الائتمان المصرفي وأثره في النمو الاقتصادي في العراق

للمعلمة المحتسبة كانت اقل من الجدولية ولكن على الرغم من ذلك فإن الإشارة السالبة لمعلمة (r) تشير الى العلاقة السالبة بينهما وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية.

وتبين من التحليل أن المعادلة اعلاه غير معنوية اذ أن قيمة اختبار F المحسوبة اقل من الجدولية وكذلك فإن متغير سعر الفائدة طويل الاجل (r) لا يؤثر على معدل نمو الناتج اذ أن قيمة t

-الانحدار المتعدد للمتغيرات المدروسة:

$$Y = a + b_1 T + b_2 r$$

$$Y = -131 + 0.077 T + 9.85 r$$

$$t = -1.76, 0.23, 2.37$$

$$R^2 = 27.5\% \quad F = 4.18$$

$$R^{21} = 21.0\% \quad D.W = 1.589$$

الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي (بدون النفط) بمقدار (٠,٠٧٧)

٢-وجود علاقة طردية بين متغير سعر الفائدة طويل الأجل ونمو الناتج المحلي الاجمالي بخلاف النظرية الاقتصادية التي تشير إلى علاقة عكسية بين سعر الفائدة والناتج اذ ان خفض سعر الفائدة يشجع الاستثمار وبالتالي يرفع قيمة الناتج المحلي الاجمالي وتعد النتيجة منطقية في وضع الاقتصاد العراقي الذي يعاني من تشوهات في أسعار الفائدة وعدم مساهمتها في التأثير على النشاط الاستثماري إذ إن اسعار الفائدة شهدت ثباتاً لأعوام متلاحقة ولم تمارس

ومن خلال قياس اثر الائتمان على الناتج المحلي الاجمالي باستثناء النفط اتضح ان هناك أثراً معنوياً لمتغير الائتمان المصرفي على الناتج المحلي باستثناء النفط، وتشير النتائج المستخدمة من البرنامج القياسي ثبوت صحة هذا الفرض وذلك على النحو الآتي:

١-وجود علاقة طردية بين الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص والناتج المحلي الاجمالي باستثناء النفط وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية التي تشير الى أن زيادة الائتمان للقطاع الخاص يساهم في زيادة الاستثمار والانتاج وارتفاع الناتج المحلي الاجمالي. فزيادة الائتمان النقدي بمقدار وحدة واحدة يؤدي

الائتمان المصرفي وأثره في النمو الاقتصادي في العراق

دورا فعالا في العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية.

٢- إن قيمة اختبار F ظهرت عالية وقيمتها (٤,١٨) وهي معنوية عند مستوى (٥%) مما يعني أن المتغير المستقل الائتمان المصرفي صالح للتنبؤ بالمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي باستثناء النفط، مما يدل على أن منحنى الانحدار جيد لوصف العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

٣- إن قيمة اختبار t المحسوبة هي أكبر من قيمتها الجدولية وهذا يعني أن المعلمة المقدرة b_1 لها معنوية احصائية وتختلف عن الصفر وتعتبر بذلك عن وجود علاقة طردية حقيقية بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي.

٤- تمكن متغير الائتمان المصرفي أن يفسر التغيير الحاصل في المتغير التابع إذ بلغت قيمة معامل التحديد R^2 للمتغير (٢٧,٥%).

٥- اتضح من قيمة اختبار درين واتسن والتي بلغت (١,٥٨٩) وهي تقع في المنطقة غير الحاسمة أي أنه لا نستطيع التأكد من وجود مشكلة أو عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

وبناء على نتائج التحليل الاحصائي يتضح وجود اثر معنوي لمتغير الائتمان المصرفي على متغير الناتج المحلي الإجمالي باستثناء النفط. وإن هناك علاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي في العراق ممثلا بالزيادة الحاصلة بالناتج المحلي الإجمالي باستثناء النفط، إلا أن هذا الأثر قليل جدا إذ إن زيادة الائتمان المصرفي بوحدة واحدة سوف يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي باستثناء النفط بمقدار مليونين دينار لكل مليار، وهي زيادة قليلة جدا وتوضح انخفاض اثر الائتمان المصرفي في النمو الاقتصادي. إلا أن هذا الاثر ضعيف جدا ولم يكن له دور كبير في تحقيق نمو اقتصادي في العراق.

واثبت الجانب العملي صحة فرضية الدراسة والمتعلقة بضعف دور الائتمان المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق، إذ أن زيادة الائتمان المصرفي لم يكن له تأثير كبير في دعم الاقتصاد العراقي.

الائتمان المصرفي وأثره في النمو الاقتصادي في العراق

أولاً: الاستنتاجات

١- لم تأخذ المصارف التجارية العراقية دورها الفعال والحقيقي في توجيه مدخراتها نحو قنواتها الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية كافة بل اعتمدت بشكل رئيس على منح الائتمان النقدي الاستهلاكي العالي.

٢- ظهر أن هناك تأثيراً للائتمان المصرفي والذي يمثل السياسة الائتمانية في معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي لكن هذا الاثر يعد اثراً خجولاً وبالتالي لا يكون تأثيره قوياً في عملية النمو الاقتصادي، وإن وجود هذه العلاقة الطردية بين الائتمان النقدي المقدم للقطاع الخاص والناتج المحلي الاجمالي باستثناء النفط في العراق يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية التي تشير الى أن زيادة الائتمان للقطاع الخاص يساهم في زيادة الاستثمار والانتاج وارتفاع الناتج المحلي الاجمالي. فزيادة الائتمان النقدي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي (بدون النفط) بمقدار (٠,٠٧٧).

٣- يتضح من نتائج الدراسة ضعف تأثير سعر الفائدة بوصفه أحد المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي، ويعد وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة الطويل الأجل ونمو الناتج المحلي نتيجة منطقية في الاقتصاد العراقي لان الاخير يعاني من تشوهات في اسعار الفائدة وانعدام مساهمته في النشاط الاقتصادي والتي شهدت ثباتاً ولم تمارس دوراً فعالاً في العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ، الا أن هذه العلاقة معاكسة للنظرية الاقتصادية كون أن انخفاض سعر الفائدة مشجع للاستثمارات وبالتالي ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي .

ثانياً: التوصيات

١- تنشيط العمل المصرفي خلال ادخال التكنولوجيا في العمل المصرفي وتضافر الجهود للبنك المركزي والمصارف التجارية معا في سبيل ايجاد بيئة ملائمة للائتمان المصرفي من خلال التعامل بمسؤولية مع العوامل المؤثرة على الائتمان المصرفي عن طريق التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وعدم التضارب بين اهدافهما .

الائتمان المصرفي وأثره في النمو الاقتصادي في العراق

٣- ضرورة أن يقوم البنك المركزي بسن القوانين الخاصة بتوجيه الائتمان المصرفي نحو القطاعات الاقتصادية الانتاجية، اذ باتت الحاجة ملحة الى تطوير السياسة الائتمانية للمصارف التجارية وتبسيط الاجراء المتبعة.

٢- ضرورة تشجيع الاستثمار في انشاء المدن الصناعية بكل ما تحتاجه من بنى تحتية تجذب المستثمرين المحليين والاجانب وتحسين مشاريع البنى التحتية وخاصة في المناطق الحرة لان تشجيع الاستثمار يزيد من الطلب على الائتمان المصرفي ومن ثم يتحقق النمو الاقتصادي.

الهوامش:

الأعضاء في صندوق النقد العربي ، جامعة تكريت-
كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية
والاقتصادية ، مجلد (١)، العدد (٣٧) ، ٢٠١٧ ص ٨٥ .

(١٠) ميلود وعيل، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي
في الدول العربية وسبل تفعيلها (حالة : الجزائر، مصر،
السعودية)، اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر،
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،
٢٠١٤، ص ٨ .

(١١) مالكولم جيلز ومايكل رومر، اقتصاديات
التممية، ط١، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية
السعودية، ٢٠٠٩، ص ٣٣ .

(12)Belmokadem Mustapha, effect de
l'appareil productif algérien, Tlemcen,
Algérie, 1994, P :09

(13)Todaro and smith "Economic
Development", 8th ed, Addison Wesley,
2003, p8

(١٤) عمار حمد خلف، قياس تأثير تطور الجهاز
المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، اطروحة
دكتوراه منشورة، كلية الادارة واقتصاد -جامعة
بغداد، ٢٠١١، ص ١٨١ .

(15)Sergeant, K. The role of Commercial
Banks in financing growth and economic
development in Trinidad and Tobago and
the Caribbean: A perspective from the
Royal Bank of Trinidad and
Tobago, 2001, p2.

(١٦) نسرين مصطفى شرفاني، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨ .

(١) زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية
والسياسات النقدية، دار اليازوري، عمان-الأردن،
٢٠٠٦، ص ٧٤ .

(٢) مصطفى رشدي شبيحه، الاقتصاد النقدي والمصرفي،
الدار الجامعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١، ص
١٥٣-١٥٢ .

(٣) يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات
الاقتصادية "التحليل المالي في المؤسسات_التوازن
المالي_وسائل التمويل_معايير الاختيار والمفاضلة"،
الاسكندرية، دار التعليم الجامعي، ٢٠١٢، ص ٢٤٨ .

(4)Chapin, Albert, and Hassett, george.
Credit and collaction: Principles and
Practice, Newyork: McGrew Hillboock
company Inc., 1960, p.4

(٥) عبد العزيز وماهر الامين وايمان انجرو، التحليل
الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي
بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة
تشرين، العدد (٣)، المجلد (٢٨)، ٢٠٠٦، ص ١٩٤ .

(٦) مصطفى رشدي شبيحه ، الاقتصاد النقدي
والمصرفي، مصدر سابق، ص ١١٢ .

(٧) ياسر محمد جاد الله محمود، الملكية الفكرية والنمو
الاقتصادي، مطبعة الاسراء، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٢٩ .

(٨) زهار عبد صبار، أثر الجهاز المصرفي العراقي في
النمو الاقتصادي ومتطلبات معامل الاستقرار النقدي
للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٢)، مجلة الادارة واقتصاد:هيئة
التعليم التقني /المعهد التقني /كربلاء / قسم المحاسبه،
المجلد الثالث، العدد الحادي عشر، ص ٢٦٩ .

(٩) نسرين مصطفى شرفاني، تقدير وتحليل العلاقة بين
الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي لعينة من البلدان

المصادر :

١. ابراهيم محمد علي الجزراوي و نادية شاكر النعيمي، تحليل الائتمان المصرفي بأستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة (دراسة نظرية تطبيقية في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ المالية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون، ٢٠١٠، ص ١٠- ١١ .
٢. ازهار عبد صبار، أثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي ومتطلبات معامل الاستقرار النقدي للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٢)، مجلة الادارة واقتصاد:هيئة التعليم التقني /المعهد التقني /كربلاء / قسم المحاسبه، المجلد الثالث، العدد الحادي عشر، ص ٢٦٩ .
٣. اياد ابراهيم حسين، بعض المتغيرات النقدية واثرها في الاستقرار الاقتصادي في العراق اثناء المدة (١٩٩٠-٢٠١٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة واقتصاد - جامعة الكوفة، ٢٠١٧، ص ٩٧ .
٤. باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين، ترجمة- طه عبد الله وآخرون، تحرير سلطان محمد، دار المريخ للنشر، السعودية، ١٩٨٦، ص ٣٠٩ .
٥. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، ٢٠٠٧
٦. زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، عمان-الأردن، ٢٠٠٦، ص ٧٤.
٧. عبد العزيز وماهر الامين وايمان انجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين، العدد (٣)، المجلد (٢٨)، ٢٠٠٦، ص ١٩٤ .

(17) Patrick Artus, Finance et croissance, (Paris, le cercle des economists, 2006). P104.

(١٨) ابراهيم محمد علي الجزراوي و نادية شاكر النعيمي، تحليل الائتمان المصرفي بأستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة (دراسة نظرية تطبيقية في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ المالية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون، ٢٠١٠، ص ١٠- ١١ .

(١٩) نزار رافع محمد، اثر اسعار الفائدة على حجم الائتمان المصرفي في العراق للمدة من (٢٠٠٦-٢٠١٤)، مجلة (ابحاث في السياسة النقدية) ، العدد الاول، ٢٠١٦، ص ١١١

(٢٠) اياد ابراهيم حسين، بعض المتغيرات النقدية واثرها في الاستقرار الاقتصادي في العراق اثناء المدة (١٩٩٠-٢٠١٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة واقتصاد - جامعة الكوفة، ٢٠١٧، ص ٩٧ .

(٢١) باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين، ترجمة- طه عبد الله وآخرون، تحرير سلطان محمد، دار المريخ للنشر، السعودية، ١٩٨٦، ص ٣٠٩ .

(٢٢) مدحت الفريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) ، ط ١ ، دار وائل للنشر ، الاردن ، ٢٠٠٧.

(٢٣) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، ٢٠٠٧، ص ١٢ .

١٦. يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية "التحليل المالي في المؤسسات_التوازن المالي_وسائل التمويل_معايير الاختيار والمفاضلة"، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي، ٢٠١٢، ص ٢٤٨ .

17. Chapin, Albert, and Hassett, george.

Credit and collaction: Principles and Practice, Newyork: MCGraw Hillboock company Inc., 1960

18. Belmokadem Mustapha, efficience de l'appareil productif algérien, Tlemcen, Algérie, 1994.

19. Todaro and smith "Economic Development", 8th ed, Addison Wesley, 2003 .

20. Hasan, I., & Koetter, M. (n.d.). Bank Efficiency, Financial Depth, and Economic Growth, p1.

21. Sergeant, K. The role of Commercial Banks in financing growth and economic development in Trinidad and Tobago and the Caribbean: A perspective from the Royal Bank of Trinidad and Tobago, 2001.

22. Patrick Artus, Finance et croissance, (Paris, le cercle des economists, 2006).

٨. عمار حمد خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، اطروحة دكتوراه منشورة، كلية الادارة واقتصاد - جامعة بغداد، ٢٠١١

٩. مالكولم جبلز ومايكل رومر، اقتصاديات التنمية، ط١، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩، ص ٣٣ .

١٠. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) ، ط١ ، دار وائل للنشر ، الاردن ، ٢٠٠٧.

١١. مصطفى رشدي شحيه، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١، ص ١٥٢-١٥٣ .

١٢. ميلود وعيل، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها (حالة : الجزائر، مصر، السعودية)، اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٤، ص ٨ .

١٣. نزار رافع محمد، اثر اسعار الفائدة على حجم

الائتمان المصرفي في العراق للمدة من (٢٠٠٦-٢٠١٤)

(٢٠١٤)، مجلة (ابحاث في السياسة النقدية) ، العدد الاول، ٢٠١٦، ص ١١١

١٤. نسرين مصطفى شرفاني، تقدير وتحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي لعينة من البلدان الأعضاء في صندوق النقد العربي ، جامعة تكريت- كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلد (١)، العدد (٣٧) ، ٢٠١٧ .

١٥. ياسر محمد جاد الله محمود، الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي، مطبعة الاسراء، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٢٩ .

